

ملف المناصرة

خالدة جرار

Khalida Jarrar

خارج الاحتجاز فلسطين

خالدة جرار مدافعة فلسطينية عن حقوق الإنسان ومديرة سابقة لمؤسسة الضمير لرعاية الأسير، احتجزتها إسرائيل خمس مرات معظمها دون تهمة. أُفرج عنها في يناير/كانون الثاني 2025 بعد أكثر من عام من الاعتقال الإداري، منه نحو ستة أشهر في الحبس الانفرادي، وتعمل الآن باحثة في جامعة بيرزيت.

01
القضية في دقيقة

خالدة جرار مدافعة فلسطينية عن حقوق الإنسان ومديرة سابقة لمؤسسة الضمير لرعاية الأسير، احتجزتها إسرائيل خمس مرات معظمها دون تهمة. أُفرج عنها في يناير/كانون الثاني 2025 بعد أكثر من عام من الاعتقال الإداري، منه نحو ستة أشهر في الحبس الانفرادي، وتعمل الآن باحثة في جامعة بيرزيت.

الحالة**خارج الاحتجاز**	تاريخ القبض**26 ديسمبر/كانون الأول 2023**	الدولة**فلسطين**
الحكمقُضيت بالكامل: 15 شهرا (2015، أُفرج عنها في يونيو/حزيران 2016)، وعامان (مارس/آذار 2021، أُفرج عنها في 26 سبتمبر/أيلول 2021). لا يوجد حكم ساري حاليا.		
التهم2015: اثنتا عشرة تهمة أمام محكمة عسكرية، منها الانتماء إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتحريض وزيارة أسرى محررين 2021: «التحريض على العنف» والانتماء إلى «منظمة محظورة»		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 إلغاء الحكم وإسقاط أي تهم ما زالت مسجلة ضد خالدة جرار بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي قيود متبقية على السفر أو المال أو العمل تخص خالدة جرار بسبب هذه القضية.

03 ضمان قدرة خالدة جرار على استئناف هذا العمل دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

04 تقديم إنصاف فعّال عن فترة الحرمان من الحرية السابقة.

02
مسار القضية

مارس/آذار 1989

اعتقال
اعتقالها للمرة الأولى في مظاهرة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة
اعتُقلت خالدة جرار للمرة الأولى في مارس/آذار 1989 خلال مظاهرة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

أغسطس/آب 2014

فعل آخر
أمر بإبعادها من رام الله إلى أريحا ستة أشهر
أصدرت إسرائيل أمرا بإبعادها من منزلها في رام الله إلى أريحا مدة ستة أشهر. ورفضت التوقيع على الأمر، وأقامت خيمة احتجاج أمام مقر المجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله.

2015

إدانة
إدانتها أمام محكمة عسكرية والحكم عليها بالسجن 15 شهرا
وجّهت محكمة عسكرية إليها 12 تهمة، منها الانتماء إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تعدّها إسرائيل غير قانونية، والتحريض، وزيارة أسرى محررين. وألغي قرار قاضٍ عسكري بالإفراج عنها إثر استئناف النيابة. ثم أُدينت وحُكم عليها بالسجن 15 شهرا مع خمس سنوات من المراقبة وغرامة مالية.

2 أبريل/نيسان 2015

اعتقال
اعتقالها من منزلها في رام الله واحتجازها دون تهمة
اعتقلها جنود إسرائيليون من منزلها وفتشوه وصادروا جهازي حاسوب. واحتُجزت في البداية رهن الاعتقال الإداري استنادا إلى أدلة سرية قبل توجيه اتهامات إليها.

يونيو/حزيران 2016

إفراج
الإفراج عنها بعد نحو 15 شهرا في السجن
أُفرج عنها في يونيو/حزيران 2016 بعد قضاء مدة الحكم.

يوليو/تموز 2017

الاحتجاز الإداري
أمر اعتقال إداري لستة أشهر جُدّد مرات عدة
أصدرت محكمة عسكرية أمر اعتقال إداري بحقها لمدة ستة أشهر. ومُدّد الأمر مرات عدة، وقال الجيش إنها لا تزال تشكل تهديدا كبيرا.

2 يوليو/تموز 2017

اعتقال
إعادة اعتقالها في مداهمة لمنزلها قبيل الفجر
اعتقلتها القوات الإسرائيلية مجددا في مداهمة لمنزلها في رام الله قبيل الفجر. وقال الجيش إن الاعتقال يتعلق بأنشطة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لا بدورها في المجلس التشريعي. وأدانت مؤسسة الضمير، التي كانت نائبة رئيس مجلس إدارتها، الاعتقال.

28 فبراير/شباط 2019

إفراج
الإفراج عنها من سجن هشارون بعد 20 شهرا دون تهمة أو محاكمة
أُفرج عنها من سجن هشارون بعد نحو 20 شهرا من الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة.

31 أكتوبر/تشرين الأول 2019

اعتقال
اعتقالها مجددا من منزلها في رام الله
اعتقلتها القوات الإسرائيلية من منزلها في رام الله نحو الساعة الثالثة فجرا. وقالت ابنتها يارا جرار إن أكثر من 70 جنديا وصلوا في 12 مركبة عسكرية.

مارس/آذار 2021

إدانة
محكمة عسكرية تحكم عليها بالسجن عامين
حكمت محكمة عسكرية إسرائيلية عليها بالسجن عامين بتهمتي «التحريض على العنف» والانتماء إلى «منظمة محظورة»، على خلفية ارتباطها بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

12 يوليو/تموز 2021

فعل آخر
حرمانها من حضور جنازة ابنتها
عُثر على ابنتها سهى، البالغة 31 عاما، متوفاة في منزلها في رام الله. وأفادت التقارير بأن مصلحة السجون الإسرائيلية رفضت طلب السماح لخالدة جرار بحضور الجنازة.

26 سبتمبر/أيلول 2021

إفراج

الإفراج عنها بعد انقضاء مدة الحكم

أُفرج عنها عند حاجز سالم غرب جنين، وتوجهت إلى مقبرة رام الله حيث دُفنت ابنتها. وقالت: «حرموني من وداعها».

26 ديسمبر/كانون الأول 2023

الاحتجاز الإداري

اعتقالها ووضعها رهن الاعتقال الإداري

اعتُقلت ووُضعت رهن الاعتقال الإداري الذي جُدّد مرات عدة. وفي يونيو/حزيران 2024 جددت محكمة إسرائيلية الأمر ستة أشهر أخرى.

أغسطس/آب 2024

فرض الحبس الانفرادي

نقلها إلى الحبس الانفرادي في سجن نفيه ترتسا

نُقلت إلى الحبس الانفرادي عقابًا لها، واحتُجزت نحو ستة أشهر في زنزانة بسجن نفيه ترتسا في الرملة.

يناير/كانون الثاني 2025

إفراج

الإفراج عنها في الدفعة الأولى من تبادل الأسرى ضمن وقف إطلاق النار في غزة

أفرجت إسرائيل عنها ضمن الدفعة الأولى من الأسرى الذين اتُّفق على إطلاقهم في إطار اتفاق وقف إطلاق النار في غزة. وكانت قد احتُجزت أكثر من عام دون تهمة أو محاكمة.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: خالدة جرار طليقة منذ الإفراج عنها في يناير/كانون الثاني 2025 بعد أكثر من عام من الاعتقال الإداري، أمضت نحو ستة أشهر منه في الحبس الانفرادي. وتصفها تقارير صادرة في أكتوبر/تشرين الأول 2026 بأنها باحثة في جامعة بيرزيت.

الخلفية والعمل

خالدة جرار مدافعة فلسطينية عن حقوق الإنسان وسياسية من نابلس تقيم في رام الله. أدارت بين عامي 1993 و2005 مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان في رام الله، ثم شغلت منصب نائبة رئيس مجلس إدارتها. وفي عام 2006 انتُخبت عضوا في المجلس التشريعي الفلسطيني عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وترأست لجنة الأسرى فيه. ويُنسب إليها موقع ميدل إيست آي دورا قياديا في انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية عام 2015.

سجنتها إسرائيل خمس مرات لأكثر من ست سنوات في المجموع، معظمها رهن الاعتقال الإداري الذي يجيز الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة استنادا إلى أدلة سرية. وواجهت حظر سفر طويل الأمد، واعتُقل زوجها غسان جرار أكثر من عشر مرات. وبحسب مجلة جاكوبين في أكتوبر/تشرين الأول 2026، تعمل حاليا باحثة في معهد مواطن بجامعة بيرزيت، وتدرس حركة الأسيرات منذ عام 1967.

الاعتقالات من 1989 إلى 2021

اعتُقلت للمرة الأولى في مارس/آذار 1989 خلال مظاهرة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة. وفي أغسطس/آب 2014 أصدرت إسرائيل أمرا بإبعادها من رام الله إلى أريحا ستة أشهر، فرفضت التوقيع وأقامت خيمة احتجاج أمام المجلس التشريعي. وفي 2 أبريل/نيسان 2015 اعتقلها جنود من منزلها وصادروا جهازي حاسوب. واحتُجزت أولا دون تهمة، ثم وُجّهت إليها أمام محكمة عسكرية 12 تهمة، منها الانتماء إلى الجبهة الشعبية والتحريض وزيارة أسرى محررين. وأمر قاضٍ عسكري بالإفراج عنها، لكن استئناف النيابة قُبل. وحُكم عليها بالسجن 15 شهرا مع خمس سنوات من المراقبة وغرامة، وأُفرج عنها في يونيو/حزيران 2016.

وفي 2 يوليو/تموز 2017 اعتُقلت مجددا في مداهمة قبيل الفجر، وصدر بحقها أمر اعتقال إداري لستة أشهر جُدّد مرات عدة. وتفيد منظمة العفو الدولية بأنها أُفرج عنها من سجن هشارون في 28 فبراير/شباط 2019 بعد نحو 20 شهرا دون تهمة أو محاكمة. وفي 31 أكتوبر/تشرين الأول 2019 اعتُقلت مرة أخرى، وقالت ابنتها يارا جرار إن أكثر من 70 جنديا جاؤوا إلى المنزل. وفي مارس/آذار 2021 حكمت عليها محكمة عسكرية بالسجن عامين بتهمتي «التحريض على العنف» والانتماء إلى «منظمة محظورة». وتوفيت ابنتها سهى في رام الله في يوليو/تموز 2021، وأفادت التقارير بأن مصلحة السجون الإسرائيلية رفضت السماح لها بحضور الجنازة. وأُفرج عنها في 26 سبتمبر/أيلول 2021 عند حاجز سالم.

القبض عليها

في 26 ديسمبر/كانون الأول 2023، بعد بدء الحرب على غزة، اعتُقلت ووُضعت رهن الاعتقال الإداري. وذكرت وكالة برنسا لاتينا أن محكمة إسرائيلية جددت الأمر ستة أشهر أخرى في يونيو/حزيران 2024. وكانت إسرائيل قد صنّفت في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2021 مؤسسة الضمير، إلى جانب مؤسسة الحق التي يديرها شعوان جبارين وأربع منظمات فلسطينية أخرى، منظمات إرهابية.

ظروف الاحتجاز والصحة

في أغسطس/آب 2024 نُقلت إلى الحبس الانفرادي، الذي يصفه موقع ميدل إيست آي بأنه شكل من أشكال العقاب، واحتُجزت نحو ستة أشهر في زنزانة بسجن نفيه ترتسا في الرملة.

الإجراءات القانونية

لم يتضمن احتجازها بين عامي 2023 و2025 أي تهمة أو محاكمة، بل استند إلى أوامر اعتقال إداري. وأُفرج عنها في يناير/كانون الثاني 2025 ضمن الدفعة الأولى من الأسرى الذين اتُّفق على إطلاقهم في إطار اتفاق وقف إطلاق النار في غزة.

ردود الفعل الدولية

تابعت منظمة العفو الدولية اعتقالها الإداري بين عامي 2017 و2019، وأعلنت الإفراج عنها في مارس/آذار 2019. ووصفت شخصيات فلسطينية، منها حنان عشراوي، ذلك الاحتجاز بأنه «فصل آخر من حياة كاملة من الملاحقة والقمع»، بحسب

الجزيرة.

آخر مستجدات القضيةامسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:https://humena.org/ar/defenders/khalida-jarrar/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org